الأنباء
السبت 1 يونيو 2013

# الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

## النفط الأميركي مستقر قرب 93,5 دولارا

طوكيو ـ رويترز: استقرت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام الأميركي أوائل التعامل في آسيا امس قرب 93,5 دولارا للبرميل بعد أن قلصت بيانات اقتصادية ضعيفة من الولايات المتحدة أكبر دولة في استهلاك النفط في العالم المخاوف أن يتجه مجلس الاحتياطي الاتحادي قريبا إلى إلغاء إجراءاته الضخمة للتحفيز النقدي وهي محرك رئيسي للاستثمار في السلع الأولية في العالم. وفي اوائل التعاملات الإلكترونية لبورصة نايمكس انخفض سعر عقود الخام الأميركي الخفيف لتسليم يوليو 12 سنتا أو 0,13٪ إلى 93,49 دولار للبرميل بعد ارتفاعه 48 سنتا عند التسوية يوم الخميس الماضي إلى 93,61 دولار. وانخفض سعر عقود مزيج النفط الخام برنت 0,10 دولار أو 0,11٪ إلى 102,09 دولار للبرميل. وكان خام برنت انخفض 24 سنتا عند التسوية الجلسة السابقة.

### الحكومة ومجلس الأمة يتحملان مسؤولية فسخ عقد داو كيميكال

# الرشيد: فتح صفحة جديدة الحلّ لطي صفحة الصراعات في القطاع

هاني حسين

سامي الرشيد

حجاج بوخضور

**بوخضور: كثرة تغيير وزراء النفط أحد أهم عوامل عدم استقرار القطاع الحيوي**

ايلاف: مر القطاع النفطي الكويتي أخيرا بمتغيرات قوية وسريعة، كان آخرها استقالة وزير النفط هاني حسين، وقبلها تغيير قيادات شركات النفط الحكومية، إلى جانب تكبد الكويت 2,2 مليار دولار كتعويض لشركة داو كيميكال الأميركية، جراء إلغاء الكويت عقد شراكة مع الشركة. أربكت هذه التغييرات السريعة القطاع والمراقبين. ففي تصريحات لـ «إيلاف»، وصف م.سامي الرشيد، رئيس مجلس إدارة شركة نفط الكويت سابقا، تغيير القيادات النفطية بأنه الحل الوحيد لطي صفحة الصراعات الدائرة في القطاع، في حين وصف الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور ذلك التغيير بأنه قرار غير حكيم في الوقت الحالي، وكان المفترض أن تسبقه معالجة الأنظمة الإدارية للقطاع، ثم تغيير الأشخاص.

لكن الرشيد وبوخضور أجمعا على تحميل الحكومة ومجلس الأمة جريرة فسخ عقد داو ودفع التعويض، ووصفا استقالة الوزير بأنها كبش فداء لا تخدم مصالح قطاع النفط.

من جهتها، أبدت نقابات العاملين بالقطاع النفطي أسفها لاستقالة الوزير، مسجلة سلسلة الإصلاحات الجذرية التي أدخلها على القطاع رغم قصر المدة التي قضاها وزيرا للنفط، مقارنة مع غيره من الوزراء، ووصفته بأنه رجل المواقف الوطنية الصلبة.

**صراعات داخلية**

وقال الرشيد: «كان القطاع النفطي يعاني خلال الفترة الأخيرة من صراعات داخلية على المناصب والنفوذ على حساب المصلحة العامة، وفتحت هذه الصراعات الباب أمام تدخل السياسيين، وغذت وسائل الإعلام ذلك الصراع، ما ألحق بالقطاع النفطي أضرارا أعاقت تنفيذ معظم المشاريع والبرامج التطويرية وألغت بعضها».

وأضاف: «من هذه المشاريع مثلا مشروع تطوير حقول الشمال، وإنشاء المصفاة الرابعة، وصفقة داو كيميكال، والآن عقد شركة شل، وقبلهما مشروعان لم يتم إلغاؤهما ولكن أصابهما الضرر، وهما مصفاة ومجمع البتروكيماويات في ڤيتنام، ومشروع مصفاة ومجمع البتروكيماويات في الصين».

وقال الرشيد إن هذه الصراعات وقفت عائقا أمام تنمية وتطوير القطاع النفطي، ولم يعد هناك حل للأزمة سوى إجراء تغيير شبه شامل في قيادات القطاع لطي صفحة الصراعات، وفتح صفحة جديدة بفريق عمل جديد، لم تلوثه المصالح السياسة. وأكد أن فريق القيادات الجديد كان في الصف الثاني من القيادات التي جرى تغييرها، وهم يتمتعون بكفاءة مهنية عالية مشهود لهم بها، ويجب إعطاؤهم فرصة الإمساك بزمام الأمور، والعمل بعيدا عن التدخلات السياسية، «فأهم عامل لنجاح هذا الفريق الجديد هو إبعاد المصالح السياسية عنه».

**التغييرات متوقعة**

تناول الرشيد التغييرات المتوقعة، فقال: «إن التغييرات في القيادات النفطية لم تكن أمرا مفاجئا، وكان متوقعا أن تتم في شهر سبتمبر المقبل، لكن تفجر مشكلة إلغاء عقد داو كيميكال، ودفع الكويت مبلغ 2,2 مليار دولار تعويضا للشركة الأميركية عن ذلك الإلغاء، سرعا عملية تغيير القيادات بهدف وقف الصراعات».

وأوضح أن المبلغ الكبير الذي دفعته الكويت للشركة الأميركية لم يكن شرطا جزائيا لإلغائها العقد، بل تعويض عن أضرار لحقت بالشركة، وتم إثبات تلك الأضرار أمام المحكمين.

ويشار إلى أن تغيير القيادات النفطية، طال تسعة من قادة شركات النفط المنضوية تحت مؤسسة البترول الكويتية، باستثناء الرئيس التنفيذي للمؤسسة الذي تم تغييره في وقت سابق. وعن دور وزير النفط هاني حسين، الذي قدم استقالته هذا الأسبوع، وتم قبولها وتكليف وزير المالية مصطفى الشمالي بهذا المنصب إلى جانب وزارة المالية، قال الرشيد: «إن حسين هو ابن القطاع النفطي، أمضى سنوات طويلة في خدمته، هو على دراية تامة بظروف القطاع، ومشهود له بالكفاءة المهنية ونظافة اليد، وعندما تسلم وزارة النفط بدأ بإجراء خطوات إصلاحية على القطاع، منها مثلا تغيير تركيبة مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية، وتطعيم مجلسها بكفاءات وطنية ذات خبرة، لكن مشكلة دفع تعويض لشركة داو أخلت بمسيرته وعجلت بتنفيذ بعضها كتغيير قيادات القطاع».

أما الحل الأمثل الذي يراه الرشيد لأزمة القطاع النفطي فيتمثل في إبعاد المصالح السياسة عن القطاع النفطي، وإعطاء الثقة لفريق القيادات النفطية الجديد كي ينجز المهام الصعبة الموكلة إليه، وتضافر الجهود لإنجاحه بدلا من إحباطه.

**كبش فداء**

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور إن كثرة تغيير وزراء النفط هي أحد عوامل عدم استقرار قطاع النفط الحيوي، الذي تشكل موارده الإيراد الرئيسي للدولة. فخلال ثلاثين سنة ماضية، تعاقب على وزارة النفط 17 وزيرا، بمعدل وزير كل سنة ونصف السنة. في حين تعاقب على وزارة النفط السعودية خلال ثلاثين سنة ماضية ثلاثة وزراء فقط. ولهذا يفترض أن يتم اختيار وزير النفط في الكويت بعناية شديدة، وألا يكون خاضعا لاعتبارات سياسية أو محاصصة. وإنما لكفاءته المهنية العالية.

وأضاف في تصريحه لـ «إيلاف» أن كثرة تعاقب الوزراء على قطاع النفط الكويتي، والتدخلات السياسية التي يتعرض لها من قبل السلطة التشريعية ومن قوى لديها أجندة مصالح، أدت جميعها إلى عدم استقرار القطاع، وتعطيل أعماله، وتأخر مشاريعه، وإلغاء عقود كعقد داو وتسديد تعويضات عن الإلغاء، وعدم تأسيس كفاءات تسند إليها المسؤولية مستقبلا. وحول نظرته للتغيير الأخير، الذي طال قيادات القطاع النفطي، قال بوخضور: «ليس من الحكمة أن تلجأ الحكومة إلى تغيير الصف الأول من القيادات على النحو الذي تم قبل أيام، بل كان عليها أن تتقدم ببرنامج لإعادة هيكلة القطاع يتضمن إعادة صياغة لوائحه ونظم العمل فيه، والتأكيد على فصل المسؤوليات عن الصلاحيات بشكل يعالج الوضع القائم المخالف لأبسط المبادئ الإدارية، فمن يعتمد القرار هو الذي ينفذه ويراقب نتائجه ويصدر توصياته».

أضاف: «تغيير القيادات سيضر كثيرا بالقطاع النفطي، لذلك أعتقد أن موقف الحكومة لم يكن صحيحا، فعملية تغيير القيادات النفطية بهذا العدد الكبير، ثم استقالة الوزير تنبئان بتقديم كبش فداء لأمور لا تخدم مصالح قطاع النفط، وكان الأجدى البدء بمعالجة الأنظمة، ثم تغيير الأشخاص».

وحمل بوخضور الحكومة ونواب مجلس الأمة مسؤولية فسخ عقد الكويت مع شركة داو كيميكال، ودفع مبالغ تعويض ضخمة لتلك الشركة، «فالحكومة مسؤولة لأنها استسلمت لضغوطات أعضاء مجلس الأمة، الذين كانوا يسعون لمكاسب سياسية».

### وزراء «أوبيك» يبقون على سقف الإنتاج عند مستوياته الحالية

# الرزوقي: سوق النفط مستقر وجيد وهناك توازن بين العرض والطلب

ڤيينا ـ وكالات: قال مندوب لدى منظمة اوبك ان وزراء النفط في الدول الاعضاء اتفقوا خلال اجتماعهم على ابقاء مستوى الانتاج دون تغيير حتى نهاية العام.

واضاف ان المنظمة ستعقد اجتماعها المقبل في الرابع من ديسمبر.

وكان وزراء نفط الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) قد بدأوا امس اعمال المؤتمر الوزاري الـ 163 وسط توقعات بالمحافظة على سقف انتاج المنظمة عند مستوياته الحالية على الرغم من المخاوف المتعلقة بتراجع الطلب العالمي، الا اذا حصل انقلاب مفاجئ على ذلك.

**النعيمي: مخزونات النفط عند مستويات معتدلة**

ڤيينا ـ رويترز: قال وزير البترول السعودي علي النعيمي للصحافيين امس إن سوق النفط تشهد توازنا والمخزونات عند مستويات معتدلة.

وكان النعيمي يتحدث في بداية اجتماع وزاري لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) انه من المتوقع أن يبقي على المستوى المستهدف لإنتاج المنظمة دون تغيير حتى نهاية العام.

وقالت رئيسة الوفد الكويتي الى الاجتماع سهام رزوقي ان سوق النفط مستقر وجيد وهناك توازن بين العرض والطلب على النفط، الأمر الذي لا يستدعي احداث تغيير في السقف الانتاجي الحالي الذي تعتمده المنظمة.

واضافت رزوقي في تصريح لـ «كونا» قبل بدء الجلسة المغلقة للاجتماع الوزاري في وقت لاحق من امس انه لا توجد مشكلة في امدادات النفط الى السوق في الوقت الراهن والاسعار تظل مناسبة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين على حد سواء.

وحول التذبذب الذي تشهده اسعار النفط بين الحين والآخر قالت رزوقي: ان هذا التذبذب لا يرتبط بمعادلة العرض والطلب على الخام بل انه مرتبط بتطورات سياسية واقتصادية في العالم.

وعن اهم القضايا التي سيناقشها وزراء نفط «أوبيك» خلال اجتماعهم، اوضحت أن تطورات سوق النفط والاسعار تعتبر البند الرئيسي المدرج على جدول اعمال هذا الاجتماع اضافة الى قضايا اخرى تهم المنظمة بينها النظر في المعايير الخاصة باختيار الامين العام للمنظمة والتي اعدتها لجنة شكلتها المنظمة في وقت سابق.

ولم تخض في تفاصيل تلك المعايير في ضوء الصعوبات التي تواجهها المنظمة في اختيار امينها العام الجديد خلفا للامين العام الحالي الليبي عبدالله البدري، اذ لا تزال كل من العراق والسعودية وايران متمسكة بمرشحها بينما يقضي دستور المنظمة بضرورة توافر التوافق بين الدول الاعضاء على مرشح واحد.

وقبل بدء الاجتماع، اعرب جميع المشاركين عن ميلهم لتمديد العمل بسقف الانتاج الجماعي الحالي (30 مليون برميل في اليوم)، بما في ذلك ايران التي كررت هذا الشهر دعوتها التقليدية الى خفض الانتاج لدعم اسعار النفط.

وهكذا اعلن وزير النفط الايراني رستم قاسمي للصحافيين «اعتقد ان سقف الانتاج الحالي منطقي وعقلاني ومعقول واثناء هذا الاجتماع سنوصي (الاعضاء) بالابقاء على انتاجهم».

وقال نظيره الجزائري يوسف يوسفي «سقف الانتاج طبيعي بالنظر الى وضع السوق التي تشهد توازنا جيدا».

و«أوبيك» التي يتجاوز انتاجها الحقيقي حاليا السقف الرسمي (بحوالى 700 الف برميل في اليوم بحسب وكالة الطاقة الدولية)، تضخ نحو 35٪ من العرض العالمي من النفط الخام.

واثناء هذا الاجتماع، حدد الوزراء معايير تتعلق باختيار امين عام جديد للمنظمة في نهاية العام والذي سيخلف الليبي عبدالله البدري الذي يتولى منصبه منذ 2007.

وتتنافس السعودية وإيران والعراق على هذا المنصب وقد فشلت المنظمة حتى الآن في حسم الموضوع بين مرشحي هذه الدول الثلاث.

# تداول 143 عقاراً خاصاً بقيمة 41 مليون دينار

تشير إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 21 الى 25 ابريل الماضي الى أن هناك انخفاضا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 14 الى 18 ابريل الماضي، حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 143 عقارا بمبلغ قدره 41,3 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 44 عقارا بقيمة 24,1 مليون دينار، وبلغ عدد العقار التجاري عقارين بقيمة 6,3 ملايين دينار ولم يشهد عقار الشريط الساحلي والمخازن أو الحرفي أي تحرك خلال هذه الفترة. وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 21 الى 25 ابريل الماضي بلغ 189 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق، حيث كان اجمالي العقارات المتداولة 283 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 94 عقارا، فيما انخفضت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 94 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق. وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع 27 عقارا، وارتفع مؤشر العقار التجاري بواقع عقار واحد واستقر المؤشر بواقع صفر عقار بالنسبة لعقارات المخازن والشريط الساحلي والعقار الحرفي خلال هذه الفترة.

أما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 21 الى 25 ابريل الماضي فقد أظهرت الاحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 7 عقارات بمبلغ قدره 1,3 مليون دينار وبلغ عدد العقار التجاري عقارا واحدا بقيمة 4 ملايين دينار ولم يشهد العقار الاستثماري أو المخازن او الصناعي أي تحرك خلال هذا الاسبوع.

أما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن اجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 8 عقارات مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 6 عقارات وذلك بارتفاع مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع عقارين.

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره ارتفع بواقع عقارا واحدا واستقر المؤشر بواقع صفر عقارا للعقارات الاستثمارية وعقارات المخازن وارتفع المؤشر بواقع عقارا واحدا للعقار التجاري خلال هذه الفترة. ووفقا لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة الاحمدي جاءت في المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 21 إلى 25 ابريل الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 94 عقارا تداول منها 63 عقارا في العقار الخاص و31عقارا في العقار الاستثماري أما على مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 5 عقارات في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

واحتلت محافظة حولي المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 43 عقارا تداول منها 30عقارا في العقار الخاص و12عقارا في العقار الاستثماري وعقارا واحدا في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة. وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 30 عقارا تركزت جميعها في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع.

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الرابعة من خلال تداول 10 عقارات تداول منها 9 عقارات في العقار الخاص وعقارا واحدا في العقار الاستثماري وفي الوكالات العقارية لم تحظى المحافظة بتداولات عقارية خلال هذا الاسبوع. وجاءت محافظة العاصمة في الترتيب الخامس من خلال تداول 9 عقارات تداول منها 8 عقارات في العقار الخاص وعقارا واحدا في العقار التجاري.

● عاطف رمضان

## 14 صفقة قيمتها 23,7 مليون دينار

كشفت احصاءات ادارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 21 الى 25 ابريل الماضي عن 14 صفقة مليونية بقيمة 23,7 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 11 صفقة تمت في العقار الاستثماري وصفقتين تمت في العقار الخاص وصفقة واحدة تمت في العقار التجاري. اما الـ 11 صفقة التي تمت في العقار الاستثماري فكانت عبارة عن بناية مساحتها 750 مترا بقيمة 1,2 مليون دينار وارض مساحتها 1500 مترا بقيمة 2,1 مليون دينار وبناية مساحتها 799 مترا بقيمة 1,2 مليون دينار وبناية مساحتها 759 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار وبناية مساحتها 2538 مترا بقيمة 3,8 ملايين دينار وبناية مساحتها 637 مترا بقيمة 1,6 مليون دينار وارض مساحتها 750 مترا بقيمة مليون دينار وارض مساحتها 1196 مترا بقيمة 1,3 مليون دينار وارض مساحتها 1012 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار وارض مساحتها 1000 مترا بقيمة مليون دينار وارض مساحتها 1000 مترا بقيمة مليون دينار. هذا بالاضافة الى صفقتين تمت في العقار الخاص عبارة عن اراض مساحتها 1500 متر بقيمة 1,1 مليون دينار واراض مساحتها 1940 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار.

وكانت هناك صفقة واحدة تمت في العقار التجاري عبارة عن بناية مساحتها 2040 مترا بقيمة 6 ملايين دينار.

# «الوطني»: تباطؤ المبيعات العقارية في أبريل.. لكنها تحافظ على نشاطها

ذكر تقرير بنك الكويت الوطني أن مبيعات سوق العقار في شهر أبريل شهدت تراجعا بواقع 32٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي لتبلغ 293 مليون دينار. ويأتي هذا التراجع بعد التعافي الطفيف الذي شهده شهر مارس. لكننا نقدر أن يكون هذا التراجع في شهر أبريل نتيجة حذف بيانات الأسبوع الأول من الشهر من قبل وزارة العدل، والتي لو أضيفت، لبلغت نسبة التراجع 7٪. لكن بشكل عام لاتزال النظرة لسوق العقار في العام 2013 إيجابية رغم التباطؤ المتوقع لفترة الصيف.

وقال التقرير ان إجمالي مبيعات القطاع السكني بلغ 152 مليون دينار في شهر أبريل، بتراجع بلغ 26٪ على أساس سنوي، وذلك بالرغم من زيادة متوسط حجم الصفقة الواحدة. إلا أن التراجع يعود إلى الانخفاض الكبير في عدد الصفقات من 1086 إلى 592. لكن الصورة قد تختلف بعض الشيء لو قمنا بإضافة الصفقات من الأسبوع الأول الذي لم يجر تسجيله، حيث بلغ عدد الصفقات 136 صفقة، ما قد يخفض النسبة إلى 8٪ على أساس السنوي.

وأضاف التقرير انه يمكن مشاهدة بعض التحسن في القطاع السكني وميزانيات الاسر في وقت لاحق من هذا العام، حينما تدخل بعض التشريعات الأخيرة حيز التنفيذ. حيث من المفترض أن يبدأ «صندوق الأسرة» الذي يهدف إلى مساعدة الافراد الذين لديهم قروض من قبل عام 2008، قبول الطلبات في غضون شهر. وقد يساهم هذا في تحرير جزء إضافي من مدخول الأسر. وفي الوقت نفسه، توقع ان تتخطى الزيادة المرتقبة لسقف قروض بنك التسليف والادخار آخر المراحل التشريعية قريبا.

بدوره، لفت التقرير الى ان قطاع الاستثمار شهد مبيعات بقيمة 117 مليون دينار في أبريل، بانخفاض سنوي بلغ 35٪. إلا أن هذا الانخفاض – الذي كان سيبلغ 24٪ لو تم احتساب بيانات الأسبوع الأول – كان متوقعا جزئيا، حيث كانت المبيعات في ابريل 2012 قوية بصورة استثنائية، مما يجعل مبيعات أبريل الجاري تبدو أضعف في المقارنة. وعلى الرغم من أن قطاع الاستثمار شهد تراجعات في 3 من أصل 4 أشهر حتى الآن في هذا العام، إلا أن نشاطه مازال قويا على أساس تاريخي.

أما بالنسبة للقطاع التجاري فقد شهد مبيعات بقيمة 11 مليون دينار، بانخفاض بلغ 58٪ على أساس سنوي، وهو أمر غير استثنائي نظرا لتقلبات القطاع التجاري، ولكن إذا كان لنا أن نأخذ بعين الاعتبار بيانات الأسبوع الأول من الشهر والتي لم يجر احتسابها، لاتضح أن مستويات النشاط تبدو أكثر صحة. فقد شهد الاسبوع الأول وحده 44 مليون دينار مبيعات من العقارات التجارية، وذلك من بيع مجمع بقيمة 13 مليون دينار في محافظة الأحمدي، بالإضافة إلى صفقتين رئيسيتين: حيث جرى بيع 47 قطعة أرض في محافظة الأحمدي بقيمة اجمالية تبلغ حوالي 15 مليون دينار، و26 شقة تجارية (أي شقة سكن تكون جزءا من عقار تجاري، مثل الشقق السكنية في الأبراج التجارية) في مدينة الكويت، مقابل مبلغ يزيد قليلا على 9 ملايين دينار.

وبشكل عام، قال التقرير ان القطاع التجاري شهد بعض علامات الانتعاش في نشاطه في وقت مبكر من السنة، مع أنباء عن صفقة كبيرة في مايو لصالح الهيئة العامة للاستثمار التي تملك صندوقين عقاريين في محاولة لضخ بعض السيولة في السوق العقاري ودعم الثقة.

وبالنسبة إلى قروض بنك التسليف والادخار، قال التقرير ان قيمة القروض المقررة خلال شهر أبريل بلغت 561 قرضا سكنيا. وذهب الجزء الأكبر من القروض المقررة للبناء الجديد، بقيمة إجمالية بلغت 36 مليون دينار. على الرغم من أن متوسط عدد الطلبات لم يتغير، لكننا نتوقع أن نرى ارتفاع متوسط حجم القرض لبناء المنازل الجديدة مع زيادة سقف القرض، إذ ان متوسط القرض حاليا يقترب كثيرا من الحد الأقصى المسموح به.